Globethics Repository

Globethics

[2003 ######### ##### ####### ### ########## #######

This page was generated automatically upon download from the Globethics Repository. More information on Globethics see https://www.globethics.net. Data and content policy of Globethics Repository see https://repository.globethics.net/pages/policy.

Item Type	Book chapter
Authors	Pope, Jeremy
Publisher	Transparency International
Rights	With permission of the license/copyright holder
Download date	2026-07-10 08:46:10
Link to Item	http://hdl.handle.net/20.500.12424/177362

حيازة المعلومات:
(من له الحق في حيازة المعلومات ومن يمتلكها)؟

جريمي بوب

"ان الحكومة الشعبية من دون معلومات عن الشعب عموما، او من دون الوسائل لحيازتها، ما هي الا مقدمة لمسرحية هزلية ساخرة او لمأساة او ربما لكليهما معاً. سوف تتحكم المعرفة بالجهل الى الابد، والشعب الذي يريد ان يحكم، عليه ان يسلح نفسه بالقوة التي تمنحه اياها المعرفة".

جيمس ماديسون في رسالة الى و.ت. باري
في 4 آب/أغسطس 1822

تعليق ماديسون هذا يصح اليوم كما كان يصح عندما دوّنه، اي منذ مئتي عام تقريباً. فالوصول الى المعلومات ما يزال حقل ألغام في جميع انحاء العالم. وكما قال "ماديسون" المعرفة قوة بحد ذاتها، والذين يمتلكونها لديهم القوة لممارسة الحكم. وهذا المفهوم مثير للنقاش والجدل في عدد كبير من البلدان الصناعية ولكنه يشكل تحدياً اكبر في البلدان التي كانت ترزح تحت سيطرة الاستعمار حيث كانت الاجهزة مشغولة بالتكتم وبالسرية. وحتى المعلومات البسيطة كانت موضوعة تحت حماية دقيقة. وكان رجال الحكم مسؤولين امام عواصم بعيدة وليس امام شعوبهم. ولم يكن هناك ولو مقدار قليل من الثقة.

عندما استعادت هذه البلاد استقلالها ورثت الحكم فيها اجهزة ادارية وموظفون رسميون شغفوا بالسرية. وهذا الامر ينطبق على البلدان التي انتقل فيها الحكم من شكل الى آخر في اوروبا الوسطى والشرقية وغيرها من الدول التي انتقلت من حكم الدكتاتورية والنظام الاقطاعي. وتكاثر الفساد والقمع والاساءة الى حقوق الانسان محتمياً بالسرية. اما الثقة فكانت معدومة، وهذا المناخ لا يزال قائماً في عدد كبير من البلدان كما اثبتت الاحداث التي حصلت مؤخراً، من كازاخستان الى زيمبابوي. ففي كازاخستان قامت السلطات بضرب الصحافيين الذين تكلموا بصراحة. اما في زيمبابوي فنظام موجابي سحق كل محاولة لحيازة المعلومات وقمع الصحافة الحرة [1].

هناك اهتمام مطرد في الدول الصناعية الرئيسية بشأن السرية، ونرى المشهد المضحك في السويد حيث اتهمتها الوكالة الاوروبية بخرق قانون المجموعة الاوروبية لانها نشرت مستندات ووثائق الوكالة وفق قانون يتمتع به السويديون منذ 250 سنة [2]. وحتى اقتراحات لحيازة معلومات متواضعة احدثت الكثير من الجدل والاخذ والرد في اوساط البرلمان الاوروبي [3]. في هذه الاثناء وفي الولايات المتحدة التي تعتبر رائدة بقضايا حرية سن قوانين المعلومات، سعى البيت الابيض الى منع الشعب من معرفة ما يجري في اجتماعاته مع مسؤولي شركة "انرون" ومع موظفين رسميين لصناعة الطاقة.

وهذا نموذج يوضح حقيقة ان الصراع للحصول على المعلومات هو اولاً واخيراً صراع للوصول الى الصدقية. وفي قمة جوهانسبرغ حول التنمية الشاملة والدائمة حصل نزاع حول ما اذا كان للدول النامية الحق في حيازة المعلومات التي تمكنها من ان تحمّل شركات عالمية مسؤولية تلوث البيئة والحاق الاذى بالصحة العامة في تلك البلاد.

اما في البلدان النامية فان السرية الواضحة المعالم وعدم مصداقية مانحي المساعدات والمؤسسات المالية العالمية قد ألهبت نار الشكوك في نفوس الناس. بدا مانحو المساعدات متكتمين مع الانظمة الحكومية الملتزمة بالسرية فلم تعط اية تفاصيل عن القروض والمنح للمواطنين الذين من المفترض انهم يحصلون عليها. في بعض هذه البلدان يتوقع من المواطنين استخدام القروض بشكل جيد التي تم سلبها (نهبها) على ايدي القادة السابقين برضى ظاهر من قبل الذين يقرضونهم المال.

هذه المساوئ تضاعفت مع سرية المصارف يرافقها مراكز تمويل بعيدة. والبعض منها يعلن ان مهمتها هي مساعدة الزبائن (من بينهم قادة سياسيون فاسدون) للمحافظة على موجوداتهم القيمة بعيداً عن انظار المتطفلين [5].

ازدادت الامور تعقيداً بسبب الازمة التي حصلت في البلاد الصناعية بالنسبة الى العمليات الحسابية في القطاع الخاص حيث حصل ربط بين المكافآت المخصصة لاعضاء السلطة التنفيذية مع اسعار الاسهم. اضف الى ذلك تضارب المصالح بين المدققين مما ادى الى عمليات حسابية مشينة وتجارة داخلية مخزية. لقد وصلنا الى مرحلة حيث لا يثق الشعب بأي شركة تقدم دفاتر حسابات ويشك بانها صحيحة. ولا يؤمن بأن لديها تصريحاً صادقاً عن وضعها المالي. وبالتالي تبقى النتائج غير معروفة بالنسبة للادخار او لخطط الضريبة لجيل بكامله في معظم الدول النامية ولعمليات رؤوس الاموال في الاسواق.

خلف قناع من الانفتاح الظاهري والمصداقية حيث شركات محاسبة حازت على الثقة ومحللون للاعمال كانوا مستعدين للتعاون، ظهرت مجموعة ضخمة من الممارسات الفاسدة ادت الى تقويض حياة الملايين من الناس وتوقعاتهم. اما المؤسسات المسؤولة عن الرقابة فتخشى من فضح الفساد، اذ انها قد تفقد الرشوة التي تحصل عليها، كما انه سيتم استجوابها عن الدور الذي تلعبه في تأليف مؤسسات رقابة غير شفافة وفروع تابعة بعيدة عن الشاطئ (أوف شور)[6]. كان المدققون محط انظار الثقة لاعطاء حسابات صحيحة ولكنهم فقدوا هذه الثقة لعدم نزاهتهم [7]. غالباً ما كانت نشاطاتهم مدعومة من قبل مستشارين قانونيين ساهموا في الاشتراك ببناء شـــركات ســـرية وخطط للتهرب من الضرائب بعيداً عن الشاطئ (أوف شور) [8].

من الركاب المسافرين على متن قطار السرية المحتشد نذكر المؤسسات التي تقوم بالابحاث. فالجامعات التي تفتقر للمال، هنا يغتنم الفرصة ممولون ناشطون في ميدان الصناعة؛ وهنا تكمن المخاطر الكبيرة حيث تصطدم مصالح رجال الاعمال مع العقيدة الرئيسية التي تؤمن بها الابحاث الاكاديمية، الممولون للابحاث في الجامعة غالباً ما يدعون انه لديهم الحق بعدم نشر اية معلومات ليست في مصلحتهم[9].

اما وسائل الاعلام التي من شأنها حمايتنا من هذه المساوئ فهي تخيب آمالنا. صحيح ان بعض المؤسسات الاعلامية لعبت دوراً رئيسياً للتحري عن الفساد. ولكن هناك مؤسسات اعلامية تعيش تحت رحمة سياسة المعلنين، في ميدان العمل كما في الحكومة. وهناك معلنون من القطاعين العام والخاص على استعداد للاساءة في استخدام السلطة التي يتمتعون بها، فيقومون إما بنشر الاعلان او الغائه. لقد برز تجمع ضخم لوسائل الاعلان العالمية مستعد للعمل والترويج للدعوات التي تطلبها الحكومات، لكي يزور حجم المستمعين او المشاهدين وامكانية زيادة العائدات الاعلانية. هذه الشبكات قد احتلت مركزاً سياسياً مرموقاً ولا يوجد من يحاسبها.

الفائدة الناتجة عن هذا التجمع هو ان هذه الشركات تعمل في مناخ تنافسي وهي لا زالت مؤسسات اعلامية مستقلة تستطيع ان تلفت نظر الشعب الى فضائح المساوئ التي تصدر عن هذه الوسائل الاعلانية العالمية الضخمة والهائلة.

حملات لحيازة المعلومات

لقد اصبحت حيازة المعلومات بمثابة الصرخة المدوية للعديد من الحركات الشعبية ولمؤسسات المجتمع المدني في جميع انحاء العالم. انطلاقاً من الجمعيات المتواجدة في القرى الصغيرة الى الحملات العالمية، يؤكد المجتمع المدني على حق المواطنين في الاطلاع على ما تقوم به الحكومات والمنظمات العالمية والشركات الخاصة. كما ان لهم الحق في ان يعرفوا كيفية توزيع الموارد الطبيعية. بعض هذه المطالب تظهر بشكل مباشر الاهتمام بمكافحة الفساد. اما البعض الاخر فيعمل على نطاق اوسع لتحسين الحكم. ولكن وبما ان الفساد ينمو في الظلمة فاي تقدم في

التدقيق باعمال الحكومات والمنظمات المتعاملة معها يساهم في تطور الجهود لمكافحة الفساد.

حملات محلية:

حركة مزدور كيسان شاكتي سانغاثان، الهند

ان احدى انجح حملات المجتمع المدني للضغط في سبيل حيازة معلومات رسمية هي حملة حركة مزدور كيسان شاكتي سانغاثان لدعم العمال والمزارعين الواقعة في ولاية راجستان في الهند.

بدأت هذه الحركة انشطتها في اوائل التسعينات في قرية "دفدوجري" وسكانها اميون. وبالرغم من ان سكانها شهدوا بأم العين تصرفات سيئة، فلم يكن لديهم وسائل لتدوينها. ثم قامت مجموعة من الناشطين، حصلت على كمية قليلة من النقود وراحت بالتجول من قرية الى قرية سيرا على الاقدام وتطرح اسئلة اساسية عن المبالغ التي يجب ان توزع على المجموعات السكانية من اجل التنمية، وكيف وزعت في الواقع.

عدد كبير من المسؤولين في الحكومة اصرّ على انه لا يحق لاحد ان يطلب كشفاً عن هذه المعلومات. ولكن وبمساعدة بعض المسؤولين المتعاطفين معهم استطاع قادة الحركة الحصول على وثائق حكومية محلية. ثم نظموا مطالعات شعبية اوضحت ان الاموال لا تصرف كما كان مخططاً لها.

قرئت اللوائح باسماء الاشخاص الذين دفع لهم المال لكي ينفذوا المشاريع فتبين ان معظم الذين دفع لهم المال توفوا منذ عدة سنوات. وقرئت بيانات الانفاق على المشاريع ولكن الحاضرين اكدوا ان هذه المشاريع لم تنفذ.

توسعت هذه الحركة بسرعة وانضم اليها اكثر من 200 قرية و400 منظمة واعتصموا لمدة اربعين يوماً من اجل الحق في حيازة المعلومات في راجستان ومطالبين بالشفافية في الحسابات واعادة الاموال المفقودة [(1)]. توسع هذا العمل حتى تحول الى حملة كبيرة في جميع انحاء الولاية وشمل الصحافيين والسياسيين وحركات شعبية اخرى. أدّت هذه الحملة الى تغيير حصل عام 2001 عندما اصدرت حكومة راجستان قانوناً يسمح بالحصول على المعلومات. ومنذ ذلك الوقت اصدرت خمس ولايات اخرى في الهند قوانين مشابهة، وحركة مزدور كيسان شاكتي سانغاثان التي انطلقت من راجستان توسعت حتى اصبحت حملة الشعب القومية.

حملة قومية

غروبو اواكساكا، المكسيك

نشأت "غروبو أواكساكا" عن مؤتمر "حول حق حيازة المعلومات والاصلاح الديمقراطي" الذي التأم في أواكساكا المكسيك في ايار/مايو 2001. علماء وصحافيون ومحامون ومندوبون عن منظمات غير حكومية اجتمعوا هناك واتفقوا على تأليف لجنة من الخبراء للضغط للحصول على قانون يسمح بحيازة المعلومات. كان رئيس الجمهورية، فنسنت فوكس قد تعهد في حملته الانتخابية اصدار قانون يسمح بحيازة المعلومات خلال أول سنة من ولايته، ولكن عند انعقاد إجتماع أواكساكا لم تكن قد ظهرت أي بوادر لمثل هذا القانون.

في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2001 قدم الفريق الى الكونغرس المكسيكي مسودة قانون لضمان السماح للمواطنين بالحصول على الوثائق الحكومية. وهذه اول مرة تقدم فيها مجموعة من المجتمع المدني قانونا الى المشرعين. تجاوبت معهم الحكومة ووعدت باصدار هذا القانون قبل نهاية كانون الاول/ديسمبر عام 2001.

بعد ذلك اختيرت وكالة مكافحة الفساد لكي تسنّ القانون، ولكن ظهرت خروقات تدل على ان القانون اجاز بعض الاستثناءات. عندها انتقلت المسؤولية الى أمانة سر الحكومة [2] وظل الاقتراح موضع جدل لمدة شهر بين ممثلين عن المجالس التشريعية. وتم أخيرا الاتفاق بالاجماع بين المجالس التشريعية فأصدرت مشروع قانون في نيسان/ابريل عام 2002 [3].

حملات دولية

سياسة كشف البنك الدولي

بالرغم من ان البنك الدولي صاغ سياسة الكشف عام 1989 وعدلها سنة 1993 تجاوباً مع الضغوطات التي مارسها المجتمع المدني، فان نشطاء المجتمع المدني رأوا انها مقيدة. فكثير من المعلومات بقيت مطمورة بسرية تامة، خاصة تلك المتعلقة بخطط البنك بالنسبة للمشاريع والبرامج. علاوة على ذلك فالمحاولات لحيازة المعلومات التي قام بها اناس يتأثرون مباشرة بالمشاريع والبرامج كانت دائماً تقابل بالرفض .

عام 2001 جددت مجموعات من المجتمع المدني حملتها من اجل الاصلاح. المجموعات التي كانت اكثر نشاطاً هي: مركز بنك المعلومات في الولايات المتحدة؛ لبرتادو كيودادانا / بودر كيودادانو في بنما؛ لجنة الشفافية في المكسيك، شبكات اقليمية مثل شبكة شرق اوروبا لمراقبة المصارف، وأعضاء من منظمات دولية غير حكومية والشفافية الدولية. وفي نيسان/ابريل من عام 2001، وقعت اكثر من 550 منظمة من اكثر من مئة دولة على رسالة تطالب فيها البنك الدولي بشفافية ومصداقية اكبر. بالاضافة الى ذلك فإن اكثر من 250 مجموعة حضرت استشارات في 19 مدينة حول العالم وعدد كبير منها قدم ملاحظات الى البنك او الى حكوماتها. وخلصت هذه المجموعات الى القول انه اذا كان البنك جادا في مضاعفة مساهمته لزم عليه ان يكشف عن الوثائق ويبدي أي مشاريع او برامج يدور البحث حولها ويكشف عنها في الحال لتطويرها.

وقف ضد حملة المجتمع المدني بعض الحكومات الاكثر فساداً وقمعاً في العالم. فهذه الحكومات لم تهتم للمطالب التي تقول انها مسؤولة عن الطريقة التي تنفذ بها المشاريع المتعلقة بالبنك الدولي او أي مصدر تمويلي آخر. ولكن الذي يدعو للعجب اكثر من ذلك هو الرفض الذي صدر عن عدد كبير من الدول المتقدمة والديمقراطية. إدّعت هذه الدول ان الكشف عن معلومات حساسة خلال المفاوضات للحصول على قروض من شأنه ان يرعب الاسواق ويقصي الممولين في القطاع الخاص.

في خريف عام 2001 عدل البنك الدولي سياسته بالنسبة للكشف متخذاً خطوات اوسع نحو الشفافية [5]. ولكن بشكل عام، فإن منظمات المجتمع المدني ما زالت غير راضية. رفض البنك فكرة تسليم مسودة عن الوثائق لكي يتمكن الشعب من اعطاء آرائه بالنسبة لتحضير المشاريع. كما رفض ان يجعل اجتماعات مجلس المدراء مفتوحة لكي يفسح المجال لتمثيل يتمتع بالشفافية. وكما صدر عن مركز المعلومات في البنك الدولي: "السياسة الجديدة... تمثل عدم استعداد داخل البنك ليبدل اسلوبه في اتخاذ القرار بشكل شامل الى سياسة ملموسة وملزمة" [6].

نتائج احداث الحادي عشر من ايلول/سبتمبر

بالرغم من ان هذه التجارب الثلاث حصدت نجاحاً، فهي في الوقت ذاته تشير الى الصداع الذي يعاني منه المجتمع المدني في مواجهة العقاب على جميع الاصعدة المحلية والقومية والدولية. السرية تساعد في المحافظة، بحجم صغير الدائرة، على اتخاذ القرار وبالتالي توفر على المسؤولين في الادارة عناء شرح وتفسير اعمالهم. ان احداث الحادي عشر

من ايلول/سبتمبر دعمت استعداد وقدرة الحكومات على مناهضة طلب الشفافية. كان رد فعل الولايات المتحدة باتخاذ تدابير صارمة مثل الغاء المعلومات عن موقع شبكة الانترنت التي قد تساعد الارهابيين في التخطيط لشن هجوم. الوكالات الفدرالية بما في ذلك وكالة حماية البيئة ووكالة تنظيم الطاقة النووية ولجنة خدمات العائدات الداخلية بالاضافة الى عدد من حكومات الولايات اتخذت تدابير تقف في طريق حيازة المعلومات. وحتى فرقاء المجتمع المدني تعاطفوا مع سياسة اخفاء المعلومات. فالاتحاد الفدرالي للعلماء الاميركيين والذي كان من مؤيدي الشفافية في الحكم، عمل بموجب مشروع الحكومة الامني فأخفى المعلومات المتعلقة بمواقع تسهيل عمل المخابرات عن موقعها على شبكة الانترنت، بحجة عدم وجود هذه المعلومـات في أي مكان آخر [7]. اما الحكومة الكندية فقد اتخذت تدابير للحد من حيازة المعلومات. فاصدرت قانون الارهاب في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2001 والذي اتاح بموجبه للنائب العام عدم اعطاء المعلومات الى المفوض عنها لدى الحكومة اذا ما كانت بحاجة الى اعادة نظر[8].

ولكن النكسة التي شهدتها حملة حق حيازة المعلومات كانت محدودة خاصة خارج الولايات المتحدة. وكما يشير النجاح في التشريع في المكسيك مؤخراً، فما زال حق حيازة المعلومات القضية الكبرى لدى العاملين في المجتمع المدني. ومع ان السرية متأصلة في العديد من المجتمعات ومع ان الحكومات حصدت نجاحاً هائلاً في التحكم بالمعلومات، فالنجاح الاكبر كان للمجتمع المدني، اذ استطاع الحد من هذا التحكم.

التحرك قدما

نجاح المجتمع المدني في مهمته يتطلب دعما من جهات متعددة. من الخطوات المهمة الممكن اتخاذها هي تواصل فرقاء من بلدان مختلفة لابداء الاراء حول الخطط المنوي اعتمادها. يستطيع الباحثون مد يد المساعدة بتقييم السياسات المتبعة بالنسبة للشفافية من قبل الحكومات والمنظمات الدولية عن طريق مقارنتها ببعضها البعض، ومع المقاييس المثالية [9] . الحملات القومية يجب ان تدعم على الصعيد المحلي ولكن هناك حاجة لمانحين اجانب لدعم شبكة عمل دولية في ما بين فرقاء المجتمع المدني.

انما الاكثر اهمية هو الدور الذي يلعبه فرقاء المجتمع المدني بحد ذاتهم، اذ انهم لا يدلون دائماً بمعلومات عن مجموع الموظفين لديهم ولا عن العمليات التي يقومون بها او عن مصادر التمويل او عن المصاريف، وبعض الاحيان حتى عن اهدافهم. المجموعات العاملة على حملات حيازة المعلومات تبدو اكثر شفافية من نظرائها ولكنها تجد نفسها عرضة للاتهامات بعدم المصداقية والشفافية التي تنصب على قطاع المجتمع المدني بمجمله. على هؤلاء الفرقاء التابعين للمجتمع المدني، المنادين بحيازة المعلومات ان يحاسبوا أنفسهم والطلب من فرقاء ناشطين آخرين توفير المصداقية العامة اذا كانوا يبغون صيانة شرعيتهم ومصداقيتهم كونهم دعاة الانفتاح.

آن فلوريني

هوامش :

1 – سافيا سيركار في "المعلومات هي حقي"، صحيفة "الهند معاً" ايار/مايو 2001 . الموقع على الانترنت .
www.indiatogether.org/stories/ncpri.htm

2 – كايت دويل، "حرية الاطلاع على المعلومات في المكسيك"، واشنطن، ارشيف الامن القومي، 2 أيار/مايو 2002.
www.gwu.edu/~nsarchiv/nsaebb/nsaebb68/index2.html

3 – صحيفة "الواشنطن بوست" (الولايات المتحدة)، ايار/مايو 2002.

4– لوري يودال، "البنك الدولي والمحاسبة العامة: هل تغير شيء؟، المحررون "جوناثان أ. فوكس ول . د. براون: "الصراع من أجل الصدقية: البنك الدولي، منظمات غير حكومية والحركات الشعبية". مطبعة كامبردج 1998.
5 – أهمها كان وثائق استراتيجيا ازالة الفقر، وهي نتاج المباحثات القومية المتعلقة بالمجتمع المدني عن الطريقة المثلى "لازالة الفقر" والتي يجب الكشف عنها محلياً قبل ان تأخذها هيئة البنك الدولي في عين الاعتبار.
6 – مركز بنك المعلومات "الصراع القائم من اجل شفافية البنك الدولي: نتائج تقرير سياسة الكشف عن المعلومات" (واشنطن: مركز بنك المعلومات، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2001).
7 – لو دولينار، "التنكر لحيازة المعلومات" Newday.com (الولايات المتحدة)، 24 تشرين الاول/أكتوبر 2001.
8 – دايفيد بانيسار، "حرية الإطلاع على المعلومات والوصول الى السجلات الحكومية في أرجاء العالم" تموز/يوليو 2002، www.freedominfo.org/survey .
9- مركز جامعة الملكة فيكتوريا للابحاث العالمية أعد كتيب "إعادة التفكير في الادارة : بيان مفصل عن الاراء والافكار لتعزيز المشاركة والشفافية والمحاسبة". ويقدم للقارئ نقطة انطلاق عمل ممتازة من اجل تقييم جهود المنظمات الدولية للكشف. وموقعه على الانترنت هو: www.globalcentres.org/html/inventory.html

هناك خطر آخر داهم، وهو التأثير المتزايد للتحكم الاوليغاركي او حكم الأقلية وسيطرته على الاعلام. فهذا الحكم يستغل نفوذه ليس لاعمال الاصلاح بل لمصلحته هو ولمصلحة مناصريه في الحقلين السياسي والمالي. وهنا نذكر ما جرى في ايطاليا حيث تمكن رئيس الحكومة من السيطرة ليس فقط على الاعلام الخاص بل ايضاً قام بتقسيم المؤسسات الاعلانية التابعة للدولة وهذا ما ينذر الديمقراطية بالشر. وهذا يشير الى مخاطر تملك الافراد للاعلام الخاص كما يدل على الخطر الكامن في معظم وسائل الاعلام التي تمتلكها الدولة وتسيطرعليها. فالعلاقة الوثيقة بين ملوك المال والقادة السياسين الاقوياء في البلدان النامية وفي اوروبا الوسطى والشرقية، غالباً ما تمنع وسائل الاعلام من اطلاع الناس على القضايا الرئيسية. في نفس الوقت يتأكد هؤلاء من ان الجماهير تصلها الانباء ووجهات النظر التي تتلاءم مع مصالح مالكي الاعلانات وشركائهم السياسيين في ميدان الفساد. فالجهود الحثيثة التي يمارسها السياسيون للسيطرة على الاعلان في وسط وشرق اوروبا هي جزء من اتجاه متجذر بالفساد [10].

داخل وكالات الانباء من اميركا اللاتينية الى وسط اسيا هناك صحافيون افراداً اصبحوا ضحايا لكرم الوكالات وللرشوة وأساءوا استعمال سلطتهم من اجل المصلحة الشخصية. وحتى في البلدان الصناعية الرائدة. لقد شاهدنا مراسلين صحافيين يبنون علاقات مع الوكالات المهمة حتى فشلوا في القيام بالمهمات الملقاة على عاتقهم. فعدد كبير من المراسلين تلقى تهديدات من شركة "انرون" ولعدة اشهر، ففضلوا اختيار تجاهل حقيقة الخطر المحدق بميراث وتاريخ اكبر الشركات [11]. "الفايننشال تايمز" هي احدى المتذمرين من "احتجاجات الشعب الكاذبة على ان الصحف تثير العواطف وتمارس اعمالها على نحو بعيد عن الدقة" [12].

مقابل هذه الجماعات المنظمة هناك فرقة معروفة من كاشفي أعمال الفساد، وهم أفراد خاطروا بسمعتهم الطيبة وبمهنتهم وعائلاتهم لكي يكشفوا عن المساوئ التي يتعرض لها الشعب من قبل القطاعين العام والخاص. الى هؤلاء نضيف الصحافيين الجريئين الذين دفعوا حياتهم في سبيل ايمانهم بمحاربة الفساد. فقد أعطوا أدلّة على الأشواط التي يقطعها رجال السياسة لحماية الوضع القائم.

عندما استطاعت إذاعة صوت الشعب في زيمبابوي التي ضربت عرض الحائط بالقانون الذي اصدرته الدولة والمتعلق بالاذاعات الخاصة، بعدما بدأت تبث برامجها من

هولندا، تعرضت للاحتراق والتدمير عن سابق اصرار وتصميم بجميع آلاتها من الكومبيوتر الى آلات التسجيل والاشرطة والملفات ولم يبق سوى جدران الستوديو [13].

فلا عجب اذن اذا رأينا ثقة الناس مزعزعة في مجتمعات في جميع ارجاء العالم، ان كان ذلك بالنسبة للحكومات او للقطاع الخاص او في المجال المهني او في وسائل الاعلام او في المجتمع المدني. لم يعد الشعب يرضخ للاوامر القائلة: "لا تتحداني. باستطاعتك فقط الوثوق بي". فالشعب الذي غالباً ما يحيطونه بالظلمة من دون ان يحظى بقيادة جيدة لا تخونه، يواجه اليوم الحكام ويقول لهم يجب ان اشاهد بأم عيني. لقد اصبحت الشفافية بديلاً للثقة [14].

بالفعل، يتجاوب الشعب مع مطالب الاطلاع على مصادر تمويل الاحزاب السياسية ومدخراتهم ومدخرات ومداخيل مسؤولي رجال السياسة وغيرهم ممن يتولون الشؤون العامة بشكل لم يسبق له مثيل [15].

ولكن هذه المطالب غالباً ما تقابل بادعاءات ان سياسة الكشف تؤدي الى تدخل في الخصوصية غير مضمون النتائج. وهذا الدفاع يزيد من الشكوك القائلة بان رجال السياسة يبيعون للمزايد الذي يدفع اكثر وهم ينهبــون الاموال من جيوب الشعب[16]. هذا الادعاء من اجل الخصوصية يماثل مقولة: "ثق بي". ولكن الواقع يشير الى ان الناس ينظرون بعين ناقدة ولا يثقون باحد. وبغياب معلومات موثوق بها يتوقعون الاسوأ.

اذا كان هدفنا حكومة تتصف بالشفافية والمصداقية والامانة، حكومة نستطيع الوثوق بها وقطاع خاص جدير بالثقة، فكلما قلّت المعلومات التي لا يفصح الحكام عنها لنا كلما زادت ثقتنا بصحة ودقة انجازاتهم وبالتالي نتمكن من الوصول الى اهدافنا.

الحمل الزائد للمعلومات

المواطنون العاديون بحاجة لحيازة المعلومات التي تحتفظ بها الحكومة لكي يمارسوا حقهم في جميع ميادين الحياة، مثلاً دخول الحقل التعليمي او تقديم طلب عمل او معرفة برنامج التخلص من الفقر وشراء او بيع مسكن او بدء عمل او الحصول على منحة. بدون معلومات يظلون فريسة للفساد والحكم التعسفي.

قبل كل شيء نحن بحاجة الى المعلومات التي تحفظها الدولة إذا كان علينا أن نثق بالمؤسسات العامة ونتأكد بأنها تعمل كما يجب عليها أن تعمل. فالسياسات والممارسات المنفتحة تؤمّن الكثير من الارتياح.

بيد أن المعلومات التي نحصل عليها قد تكون غير صحيحة. ماذا نربح إذا حصلنا على تخمة من المعلومات؟ ماذا إذا كانت المعلومات التي تصلنا لا تحتوي على معلومات صادقة أو إذا واجهنا فيضاً من الحقائق الغير ثابتة؟ في الولايات المتحدة مثلا هناك معلومات جمّة عمّن يساهم بالحملات الانتخابية. ولكن المعلومات الدقيقة التي توفر الإطّلاع على داخل التأثير السياسي للمساهمين الرئيسيين غير موجودة.

إذا سألنا عن إبرة فهل يجب علينا البحث عنها في رزمة عشب يابس؟ هنا تستطيع وسائل الإعلام لعب دور المرشح، أي أن تأخذ المعلومات وتصنفها الى مادة يمكن تحليلها. لسوء الحظ إن أداء وسائل الإعلام ليس كافيا.

من الصعب على وسائل الإعلام القيام بدورها عندما تمارس الحكومات سلطاتها ومحاكمها للتهويل على المحرّرين والصحافيين. كذلك فمسألة الدقّة لن تتطوّر عندما تشوّه المعلومات بواسطة خبراء يعملون لصالح رجال السياسة. مَثَالاً حيّاً على ذلك ما حصل في بريطانيا عندما أدلى مستشار خاص لأحد الوزراء في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام 2001 بتصريح يقول فيه "أنه يوم جيّد لدفن الأنباء السيئة". قال هذا في وقت كان الشعب فيه مذهولا بفظاعة الحدث في مركز التجارة العالمية[17].

حملات حيازة المعلومات غالبا ما تتولى قيادتها المصالح الإعلامية التي لها حق حيازة المعلومات دون جدل. ولكن بما أن ثقتنا بوسائل الإعلام مهزوزة، لا نستطيع أن نوليها الحق الحصري للدفاع عن هذه القضية. بعيدا عن ذلك فإن مطالب المواطنين أكثر أهمية. فإذا طرحنا السؤال: من يملك المعلومات التي نطالب بها؟ الجواب سيكون حتماً: "نحن – الشعب، ليس هم الحكام".

إن أفضل ما يُرجى من المعلومات هي أن تستخدمها الدولة لما فيه منفعة الشعب ومصلحته. بالفعل، فإن دستور البرازيل يمنح الحق لكل مواطن للحصول على معلومات تهمّه شخصيا أو معلومات عامة عن المصلحة العامة ما عدا المعلومات الضرورية لأمن الدولة والمجتمع[18].

محاربة الفقر عن طريق المعلومات

في الهند، وهو البلد الديمقراطي الأكثر كثافة في عدد السكان في العالم، المواطنون هم مناصرون بارزون لمسألة حيازة المعلومات. وبشكل خاص، فريق المجتمع المدني لحركة "مزدور كيان شاكتي سانغاثان" لدعم العمال والمزارعين طوّر شرحا جديدا للفكرة الداعية الى حق المواطن في معرفة كيف يتم الأداء في الحكم وللمساهمة الفعّالة في محاسبة ممثليه[19].

بعض الموظفين الرسميين دعموا الفريق وأفادوه بالمعلومات بطريقة غير شرعية. وهكذا استطاعت الحركة إقامة سلسلة مترابطة بين السياسيين المحليين والموظفين المحليين والمتعاقدين المحليين. هذه الرابطة كانت معروفة ولكنها عملت بشكل سرّي[20].

يدلّ هذا المثل على أن حق حيازة المعلومات له صلة وثيقة بالشعب الفقير والمهمّش، خاصة عندما يقوم نشطاء من المجتمع المدني بمساعدتهم لحيازتها والإفادة منها.

هذا النجاح الكبير الذي أحرزته الحركة حفّز الدولة على إصدار قوانين داعية الى حق المدقّقين في جميع أنحاء البلاد. ولكن الموظفين الرسميين الذين مارسوا مهنة التدقيق لم يكونوا ملتزمين بمنهجية العمل، ففشل المدقّقون الرسميون فشلا ذريعا. أهمل الرسميون الإعلان عن سبب ومكان عقد الاجتماعات وبذلوا قليلا من الجهد لتقديم المعلومات بشكل شامل[21]. سوء إدارة المعلومات المعتمدة من قبل الموظفين أمّنت حماية للفساد ونجحت في إفشال إصلاحات جيدة الأهداف.

لكي تكون المعلومات مفيدة، لا يجب أن تقدّم بشكل إجمالي، بل أن تتوافر بالتفصيل، وعلى الأهل أن يملكوا القدرة ويعرفوا معلومات أكثر من تلك التي تتعلق بموازنة الدولة في مجال التربية والتعليم. عليهم أن يتمتعوا بالقدرة على أن يتحققوا بالتجربة والاختبار من ميزانية مدارس أطفالهم. ويجب أن يحصل الناس على وثائق مدعومة، مثلا عن كيفية تقييم عمل معيّن مدرج في الخطة الرامية إلى محاربة الفقر أو عن كيفية إنفاق وتوزيع الأموال أو المعونات المادية وعن هويّة مستلميها والمستفيدين منها، وإلاّ فسوف تكون الفرص ضئيلة في الكشف عن الإنحياز في معالجة أي عمل أو عن الإنحرافات في تطبيق وتنفيذ عملية توزيع الأموال والمعونات المادية. وبدون التمتّع بحقوق حيازة إيصالات الإنفاق وأوراق تسجيل التوظيف والرواتب والمعلومات بشأن مواقع البناء، لن يتم الكشف عن وضبط أعمال الغش والإحتيال في مشاريع الأعمال العامة. كما يجب أن تتأمّن حيازة المعلومات بشكل ملموس وبدون مشقّة. ففي المناطق الريفية، لا يهتم القاطن هناك كثيرا لحقّه في حيازة المعلومات إذا كان عليه قطع مسافة طويلة من مئات الكيلومترات ليصل الى العاصمة ويحوز تلك المعلومات[22].

توحي التجربة الهندية بوجوب إستعداد المنظمات الغير حكومية وغيرها من الحركات الناشطة لاستخدام المعلومات التي توصلوا إليها لمواجهة السلطات، وبالتالي لدفع المسؤولين الرسميين إلى الشروع في أعمال المعالجة. وإتخاذ مثل هذه الإجراءات الفعّالة لا يمكن أن يُلقَى على عاتق بيروقراطيين لا يملكون الحوافز للقيام بهذا العمل.

التشريع لحيازة المعلومات

إن المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على حق الجميع "في البحث عن المعلومات وتلقّيها ونقلها ...". وهذه المادة بمثابة نقطة الإنطلاق للتشريع لحيازة المعلومات ولكن الأمر يتوقف هنا. فهي بالأحرى تهدف إلى تقليص وتحجيم الرقابة الحكومية أكثر من تعزيز شفافية الحكومة [23]. وبالتالي فإن مهمة المصلح تكمن في تطبيق وتعزيز المادة 19، والقيام بهذا العمل لدواعٍ إجتماعية واقتصادية أيضا.

أساسا، جميع المعلومات ملك للشعب، ويجب أن تكون شأنا عاما إلا إذا وجدت أسباب قاهرة لإخفائها. والخطوة المثالية اتخذت في البرازيل بالطلب شرعيا بتوافر المعلومات الرسمية لأي شخص يسعى الى حيازتها إلا إذا كان هناك سبب وجيه لإخفائها[24].

أيّ حرّية ينصّ عليها قانون المعلومات لا بدّ من رسم حدود لها، ومن السهل المبالغة في اللعب بورقة "أمن الدولة". فبواسطة مرسوم رسمي أو حكومي سرّي بالإمكان تعقّب وملاحقة القيّمين على إيصال معلومات تتجاوز حدود قانون حرّية المعلومات. ومن هذا المنطلق يتم استرداد معظم أو ربما جميع المعلومات التي تمّت الموافقة على إيصالها ونقلها[25]. حتى أنه في سنغافورة تمّت مقاضاة جريدة "بيزنس تايمز" لمجرّد نشرها مقالا لا يُعتبر تهديدا بكل معنى الكلمة لأمن الدولة، إذ لم تنشر سوى تنبؤ رسمي بإمكانية تحقيق نموّ إقتصادي في البلاد، ومثل هذه المعلومات متوافرة في بلاد صناعية أخرى. ومن ثمّ، حدّت الدولة من مبيعات جريدة "الإيكونومست" حين انتقدت هذه الأخيرة تحرّك الدولة [26].

جرت بعض مناقشات مؤخرا بشأن التعارض بين احتياجات المجتمع لحيازة المعلومات من جهة، ومطالبة الدولة بالأمن من جهة أخرى. وهذه المناقشات ذات أهمية موازية لأهمية المناقشات الجارية في الولايات المتحدة بشأن السرّية التي فرضتها دائرة العدل بإسم "الحرب على الإرهاب". ففي ما يبدو هناك منطق قاهر لا بدّ منه لإلقاء القبض على المشتبه بهم أو المتعاونين مع الإرهابيين، يكمن الخطر بإلحاق الظلم وتشويه سمعة شريحة اجتماعية كبرى. وما أدلى به مؤخرا القاضي دامون ج. كيث له علاقة وثيقة بالموضوع. فالقاضي "كيث" أحد أعضاء محكمة الاستئناف في الدائرة السادسة. وهو يحذّر قائلا بأن "الديمقراطيات تموت خلف أبواب مغلقة". وحسب رأيه أن التعديل الأول للقانون والصحافة الحرّة يحميان حق الناس في أن يعرفوا وأن حكومتهم تتصرّف حسب العدل والقانون. ويتابع قائلا: "عندما تبدأ الحكومة بغلق الأبواب فإنها تتحكّم كما تشاء انتقائيا بالمعلومات التي هي من حق الشعب وملكه. والمعلومات الانتقائية هي معلومات خاطئة". وأضاف: " إن أي حكومة تعمل في ظل السرّية تقف في تعارض كلّي مع المجتمع كما رآه وتصوره واضعو مسودة دستورنا[27]. وكما توجد صعوبة في التوافق على وضع حدود دقيقة ومثالية لحيازة المعلومات في ميدان الأمن، هناك أيضا صعوبات وتعقيدات في ما يتعلّق بالسرّية الشخصية. فالقيم التي تفرضها وتستوجبها المجتمعات على السرّية الشخصية تختلف من مجتمع الى آخر كونها تتحدّد من خلال التواريخ المختلفة لهذه المجتمعات. فالواقع، أنه في السويد مثلا، يمكن للمرء أن يطّلع على الكشف الرسمي لضريبة الدخل عند جاره ومن غير المرجّح أو المحتمل أن يقتنع الآخرون في مكان آخر بالرغبة في الانفتاح كهذا.

غالبا ما تزعم الشخصيات الشهيرة البارزة بحقها في عدم الكشف عن أوجه حياتها الشخصية في وسائل الإعلام. وبما أن المحاكم في أرجاء العالم تنظر الى الشخصيات الشهيرة بطبيعة الحال كمواطنين معروفين، يبدو أن وسائل الإعلام هي الرابحة في هذه القضية [28]. وبالتالي، تضطر الشخصيات المشهورة في كثير من بلدان العالم الى أن تتحمّل التدقيق في حياتها الشخصية أكثر من المواطنين العاديين، ورجال السياسة على الأخص عليهم أن يكونوا أكثر خشونة وصلابة عندما يتعرضون الى الافتراء وتشويه سمعتهم، وعندما لا يتلقّون الحماية اللازمة.

من الشائع أن تتعالى الدعوات الى تأمين "معلومات حسّاسة تجاريا" بواسطة تقييد الحقوق العامة لحيازة المعلومات. غير أنه بشكل مبدأي، للمواطنين بالتأكيد الحق الديمقراطي لمعرفة التفاصيل بشأن الاتفاقيات التجارية بين حكومتهم ومعتمديها الماليين، خاصة في مثل هذه الحقبة من الخصخصة حيث نشاطات القطاع العام

التقليدية تُمرّر الى أفراد وأياد خاصة. وفيما تتصف الصفقات القانونية بالمصداقية داخل القطاع الخاص، من المحتمل أن يتعذّر تبريرها كلّيا عندما يوضع المال العام في الرهان ويكون معرّضاً للخطر[29].

لعلّ الميدان الذي يواجه المشاكل أكثر من غيره، هو الى أي مدى يجب على المواطنين حيازة الاستشارات السياسية؟ فالمناصرون والمؤيدون لتقييد وحصر وصول المعلومات الى الشعب يقولون بأنه على المدنيّين تزكية وزرائهم من دون خوف أو وجل وان طرح وكشف معلومات عن صفقات أو تبادلات كهذه أمام الشعب والرأي العام من شأنه أن يلحق الضرر بالثقة الضرورية بين الطرفين، ومن شأنه أيضا تقويض عملية اتخاذ القرارات الفعّالة بشكل كامل. وهكذا، فإن الوثائق الرسمية الداخلية غالبا ما تستثنى ممّا تتطلّبه حرّية المعلومات. بيد أن الواقع يقول بأن البلدان التي سمحت بتوافر هذه المعلومات بين أيدي الشعب لم تواجه مشاكل تذكر، كما وأنها سجّلت نجاحا مطّردا في الدليل السنوي لملاحظات الشفافية الدولية للفساد[30].

الكشف عن الفساد في إفريقيا الجنوبية

أحد العوائق الأساسية في محاربة الفساد تلكّؤ الأفراد "الكشف للملأ" عن أعمال الفساد. فالخوف من العقوبة من قبل أصحاب العمل أو الزملاء في العمل يثني الكثيرين من التبليغ عن حالات الفساد في إفريقيا الجنوبية، غالبا ما يُنظَر الى الكاشفين أو المبلّغين عن الفساد كمختلقي مشاكل أو حسب اللغة الشائعة في إفريقيا الجنوبية كالمخبرين أو الواشين في حقبة سياسة التمييز العنصري". وبالإضافة إلى وصمهم بالخائنين، فإن المبلّغين عن أعمال الفساد الذين بلّغوا عن تصرّفات سيئة وملتوية قبل تقديم وإدخال قانون حماية الكشف عن أعمال الفساد عام 2000، لم تؤمّن لهم الحماية أو يقدّم لهم الدعم من حكومتهم.

عملت لجنة نيابية على مسوّدة قانون بعد سلسلة من الفضائح التي عاني من جرّائها المبلّغين عن أعمال فساد بمن فيهم عدّة أشخاص اضطرّوا للتوقف عن أعمالهم بعد أن تمّت مضايقتهم. وهذا القانون على طراز قانون العناية العامة للكشف في بريطانيا عام 1998 حيث ان القانون يؤمّن الغطاء الشرعي للمبلّغين عن أعمال الفساد الذين يمنَون بخسارة مهنيّة فادحة نتيجة تصرّفهم. وقانون حماية الكشف الذي طبّق في شهر شباط/فبراير من عام 2001، يحدّد إجراءات من شأنها تأمين الحماية للعاملين في القطاعين العام والخاص الذين يبلّغون عن أعمال ونشاطات غير قانونية أو أعمال فساد يقوم بها صاحب العمل أو الزملاء في العمل. ويهدف القانون الى تشجيع العاملين المخلصين للتبليغ عن إرتكاب أعمال الرشوة والفساد. لكنه يجب تحقيق ثلاثة أمور لتنفيذ هذا القانون وإنجاحه.

أولا، يجب أن تتواجد الإرادة السياسية لمواجهة والوقوف بالمرصاد في وجه الداعين الى تحقير المبلّغين؛

ثانيا، يجب أن يدرّب أصحاب العمل لتنفيذ سياسة كشف قابلة للتطبيق تتيح للعاملين في لفت النظر من دون الشعور بالخوف من أن يُنتقَم منهم؛

ثالثا، على العاملين أنفسهم أن يعرفوا وينتبهوا جيدا لما لهم من حقوق بظلّ القانون، لكي يستطيعوا التبليغ عن سوء سلوك أو تصرّف بشكل غير مناسب.

بعد المساهمة في وضع مسوّدة القانون الجديد، فإن مركز الاستشارات الديمقراطية المفتوح (ODAC) ينكبّ على ويوجّه جُلّ اهتمامه إلى هذه الجوانب الثلاثة في محاولة لتنفيذ القانون وإنجاحه، ومهمة المركز "تعزيز ديمقراطية شفّافة مفتوحة وتشجيع محاسبة للمؤسسات وللحكومات ومساعدة الناس لتحقيق حقوقهم الإنسانية". ومن خلال تقديمه استشارات

قانونية من دون مقابل، فالمركز يسعى الي مساعدة الأفراد للتعاطي مع الخيارات الصعبة التي يواجهونها عندما يقرّرون ما إذا كانوا سيبلّغون عن أعمال الفساد أو يلزمون الصمت. كما أن المجموعة توجّه وتدافع عن التنفيذ الفعّال للقانون وتؤمّن فرصة لتدريب أصحاب العمل في القطاعين العام والخاص. ولمساعدة المبلّغين، فإن المركز أنشأ أيضا خطا هاتفيا قانونيا لإعطاء الإرشادات والنصائح (والرقم هو 0800 - لاليلا وتعني "إسمع" في اللغة المحلية)، على نسق الطراز المعمول به بواسطة "المنظمة البريطانية الغير حكومية للإهتمام بشؤون العمل".

إن القانون الجديد أساسي وحيوي لتعزيز وتشجيع حيازة المعلومات. وتحت حماية القانون باستطاعة المبلّغين إيصال المعلومات حول الفساد الى الميدان العام. كما أن مجموعات المجتمع المدني كهذا المركز و "شفافية إفريقيا الجنوبية" تدرك قيمة هذا القانون وتضاعف جهودها لتطبيق القوانين التشريعية والعمل بها على الأرض.

ريتشارد كلاند
www.opendemocracy.org.za

في حالات النزاع

ما أن نحصل على الحق الشرعي للحصول على المعلومات على مدى واسع ملائم، كيف نستطيع حل مشكلة المصالح المتنافسة في أي حالة نزاع معيّنة؟ كيف يسهل على المصالح السياسية المتعارضة مع المصالح العامة أن تتدخّل حين يسأل أي مواطن أو صحافي عن معلومة ما؟

في بعض البلدان، يتمتع الوزراء بسلطة استنسابية لرفض طلب الإدلاء بمعلومات. ومن الواضح، أنه لا يجب أن يتمتع أي وزير بهذه السلطة بما أنه من الممكن أن يسيء استخدامها بديهيا. فالمعلومات لا يجب أن تُحجَب إذا كان نشرها حرجا أو غير ملائم للوزير أو للوزارة. كما لا يجدر تمكين الوزراء من حجب المعلومات وإخفائها والادّعاء أن المعلومات ليست من شأن المطالِب بنشرها أو أنه قد يُساء فهمها[31].

بعض البلدان تجيز الحق في اللجوء الى مفوّض مستقل لإعطاء المعلومات أو الى محقّق في الشكاوى ضد موظفي الدولة أو الى هيئة الاستئناف. قد تختلف الأجهزة الحكومية وتتنوّع ولكن هناك دوما نزاع غير مقبول به حول المصالح المتضاربة كلما كان مسؤول رسمي ما هو الحكم في قضيته أو قضيتها الخاصة.

حملات إعلامية وإدارة السجلات أو الأرشيف

أيجدر بالناس دائما طلب الحصول على المعلومات التي هم مخوّلون بها؟ بكل بساطة لا يجب على السلطات الحكومية الانتظار الى أن تطلب منها المعلومات، وعلى أفرادها تطوير سياسات من شأنها إيصال المعلومات الأساسية إلى الناس قبل أن يطلبوا هم الحصول عليها. القيام بخطوات إيجابية كهذه قد تكون أكثر فعالية وتعود بمنفعة كبيرة عمليا، أكثر مما تكون عليه الحال عندما تنتظر الدوائر الحكومية بطريقة سلبية للردّ على التساؤلات والطلبات[32]. ومثل هذه الاستراتيجيا الفعّالة والعملية تفيد وتساعد، على الأخص عندما تكون مصادر الحكومة ضعيفة. فبتوافر المعلومات في المكاتب والمرافق الحكومية والأماكن الرسمية الأخرى يخفّض بشكل كبير عدد الاتصالات بالموظفين الرسميين للردّ على الإتصالات الفردية، كما باستطاعة المواطنين أن يعلموا ما لهم من حقوق حتى من دون أن يعوا أو يدركوا بأنهم مخوّلون بأن يعرفوا[33].

عندما نقوم بحملة من أجل الحصول على معلومات أكثر يتوجب علينا في نفس الوقت القيام بحملة لتحسين إدارة حفظ السجلات أو الأرشيف. ولا يبدو أن هناك فائدة تذكر من الحصول على معلومات غير موثوقة ومشوشة. ومن البديهي أن يتم حفظ السجلات بطريقة منتظمة ومثالية وموثوقة.

لكن ما أن تنفتح الحكومات، على المصلحين أن يكونوا مستعدين لأن يرضوا بالواقع كما هو وليس كما يتمنونه أن يكون. وربما تكون السجالات القديمة مشوّشة للغاية إلى حد أنها تجعل من حقوق نيل المعلومات عملية مكلفة وتستهلك الكثير من الوقت، هذا إن لم تكن غير مثمرة ومجدية كليا. ففي الواقع أنه في المكسيك حيث شُرّع قانون حرّية الإعلام في نيسان/أبريل عام 2002، كان هناك تقرير يقول بأن السجلات الحكومية والوثائق المنسوخة والمقالات المدوّنة عن الاجتماعات المهمة تمّ حجبها عن أعين الناس عن قصد مما حال دون وجود أي سجل رسمي بشأن القرارات الهامة المتخذة. وفي حالات كثيرة، تم إتلاف السجلات الرسمية أو تمّ أخذها من قبل الرسميين لدى مغادرتهم المكتب[34].

في حالات كهذه فإن التدابير الانتقالية أساسية إذا كان إيمان المواطنين وثقتهم بحقوقهم التي نالوها حديثا لن يتزعزع ما ان يحاولوا ممارسة هذه الحقوق. وبدلا من السماح لأجهزة إدارة السجلات الرديئة، كما هِي سائدة حاليا، من استخدامها كدافع للحؤول دون الإصلاح كليا، من الأفضل أن يُرسَم خط فاصل والبدء مجددا حيث لا تكون حقوق الناس في الإعلام وفي الحصول على المعلومات ذات مفعول رجعي، في حقول يكون فيها النظام السائد عاجزا عن نقلها بجدارة وثقة.

مهما يكن الطريق المعتمد، لا بدّ من أن يُفرَض على مزوّدي المعلومات القيام بواجبهم بشكل قاطع ولا لبس فيه، حيث تكون معلوماتهم كاملة ومترابطة منطقيا ومفهومة من قبل الجمهور الذي يتلقاها. ومن الثابت أن عامل التكلفة يثار كحجّة ضد الإصلاح. أيتوجّب على طالبي المعلومات أن يدفعوا لقاء تحضير الردود؟ إذا كان الأمر كذلك، هل يجب أن تكون هناك مقادير أو كميات معيّنة؟

من الواضح أن التكلفة الباهظة تعيق المطالب وطرح الأسئلة وبالتالي تقوّض الغرض من ممارسة هذا الحق برمّته. لحسن الحظ، فإن الحكومات تكتشف وتدرك بأن فوائد ومنافع الانفتاح يمكن أن ترجّح كفّتها وتفوق أهميتها أي تكاليف مرتبطة بها بالاضافة الى ذلك، كلما صدّق على القانون من المرجّح أن لا يتطلب الأمر سوى دفع فواتير اسمية فقط.

الإعلام والقطاع الخاص

للقطاع الخاص أيضا احتياجاته الخاصة لحيازة المعلومات الكاملة والموثوقة والتي تهيمن عليها الحكومة، وعلى الأخص تلك التي تتعلق بممارسات وقوانين حكومية، وقد شرعت بعض البلدان في توفيرها على الإنترنت[35].

رغم أن الإعلام الذي يهيمن عليه القطاع الخاص نفسه تتحكّم به اعتبارات تختلف تماما عن تلك التي تطبّق في الساحة الحكومية، لا بدّ من أن تتوافر أصناف أو أبواب معيّنة من المعلومات للمستهلكين والممولين والموظفين. الأمثلة تتراوح من الأطعمة المرفقة بالإرشادات بشكل دقيق الى الحسابات المعدّة بأمانة، ومن الحسابات الدقيقة مهنيا والخدمات المالية الى الملفات الشخصية التي يحتفظ بها أرباب العمل. وللشعب الحق في أن ينتظر من الحكومة محاسبة أكبر كلما نفّذت قطاعات خاصة أعمالا حكومية أو حين يتم خصخصة عمل حكومي تقليدي.

ليس من الممكن السماح لوكالات خاصة بحجب وإخفاء المحاسبة السياسية، بل على العكس، فإن المواطنين مخوّلون بمعرفة المزيد عن المشاريع الخاصة – العامة أكثر من الأعمال المُناطة كليا بالقطاع الخاص. وبعد كل هذا، فإن مثل هذه الأعمال الممولّة من قبل الدولة تتضمّن مالا ضرائبيا. كما أن المواطنين معنيّون بانتظار وتوقّع إعلام اقتصادي أمين من شركات عامة مدرجة. ويجب الانتظار من مدقّقي الحسابات في القطاع الخاص تأدية واجبهم من دون التأثر بزبائنهم، ومراعاتهم المصلحة العامة بدلا من مصلحة المديرين، الأعلى رتبة ومنزلة. والتقارير المالية التي يقدمونها أساسية لصالح المواطنين ويقومون بعمل فعّال عام من خلال التزويد بالمعلومات التي تعطي صورة حقيقية عن الرخاء الاقتصادي والمالي للشركات التي يدقّقون في حساباتها[36].

وتقديرا لحسن أدائهم لمهامّهم، فإن هذه الشركات الرائدة بدورها القويم في العمل بدأت تتقبّل شرعية الإهتمام العام وفي بعض الحالات تتجاوب من خلال تعزيز

وتشجيع سياسات للحصول على الحق في حيازة المعلومات[37]. وفي الواقع إن مسؤولية القطاع الخاص تجاه الشعب، بشرائحه الكبرى، هي نواة وأساس الحركة المتنامية للمسؤولية المشتركة الاجتماعية.

التغيير الثقافي

حتى وإن نُظِر إلى منافع الإنفتاح، وبحق على أنها مربكة وساحقة، فبإمكان مشروع حيازة المعلومات تهديد الرسميين المعتادين على إعتبار ملفاتهم سرّية وبالتالي بمأمن عن عيون الشعب الفضولية والمتسائلة.

إن التغيير الثقافي ضروري وملحّ بين الموظفين المدنيين، من الموظفين الأعلى رتبة إلى الوزير المسؤول. على الجميع أن يدرك بأنه رغم أداء الحكومات في السابق مهامها على نحو ملائم كما يبدو، إلا أن تقديم وإدراج سياسات لنيل الحق في حيازة المعلومات، بإمكانه العمل على رفع مستوى وجودة الحكومة وإدارتها بشكل ملحوظ. فمثل هذه السياسات من شأنها التشجيع على الشعار الأخلاقي للقطاع العام "خدمة الشعب" وتعزيز الشعور بالرضى والاكتفاء في العمل ورفع شأن الموظفين الحكوميين من قِبَل مجتمعاتهم التي يخدمونها والتي يعيشون في كنفها.

برنامج إصلاحي

إذن، ما هي الأهداف التي يجب أن نتطلّع اليها؟

من حكوماتنا، نطلب وضع سياسات مفهومة واضحة وواسعة الانتشار بشأن التمتع بالحق في حيازة المعلومات والتي تؤمن الانتشار الأوسع للمواطنين ووسائل الإعلام على السواء وعلى الصعيدين المحلي والوطني[38].

كما أن أجهزة إدارة السجلات يجب أن تؤمّن للمواطنين معلومات دقيقة وكاملة ومعدّة للإنتشار، ويجب أن تصل المعلومات الأساسية الى الناس بطرق ولغات يمكن فهمها بسهولة، ويجب أن تنهض سياسات الإعلام الحكومية بأعباء ممارسات مفتوحة للتمويل الحزبي السياسي مع الكشف عن المانحين والمنح والتبرعات. ويجب أيضا أن تكون في متناولنا بيانات تقدمها الشخصيات الحكومية المرموقة تحتوي على مصادر وموجودات ومصالح هذه الشخصيات.

لا بد أيضا من نيل ضمانات رسمية تؤمن لنا حرية التعبير وحرية الصحافة وغياب القوانين القمعية التعسفية. وعلى الصحافيين الذين يقومون بعملهم بأمانة وصدق أن يتمكنوا من نقل التقارير مهنيا وأن لا يتأثروا "برعاية أحد" وبمصلحتهم الخاصة. وهناك دور هام تقوم به وسائل الإعلام التي تملكها الدولة والتي يكون وجودها مبرّرا لحماية المصلحة العامة، فيجب أن تكون إدارتها مستقلة عن الحزب الحاكم. وبما أن الأجهزة التي يديرها القيّم أو القيّمة على السجلات والمحفوظات مناطة بتزويد الوثائق والأوراق الحاسمة في كشف سوء الإدارة والفساد وجب علينا أن نتساءل عن سبب مراكز هؤلاء القيّمين القليلة الأهمية والأدنى من غيرها من المراكز وعن سبب ضآلة المصادر المتوافرة لديهم، لنسأل عن سبب عدم تأمين حماية دستورية لمركز القيّم الرئيسي على حفظ السجلات والمحفوظات، ولِمَ لا يكون مقامه مساويا لقاضي محكمة عليا أو صاحب مؤسسة عليا لتدقيق الحسابات، لما له من دور حيوي للغاية يضمن ويكفل من خلاله عملية المحاسبة وإيصال المعلومات إلى الشعب.

على الصعيد الدولي، فعلى الوكالات الثنائية الجانب وذات الجوانب المتعددة أن تقدّم معلومات شاملة ومتوافرة عن قروضها وعن المساعدة التنموية، ليس فقط القروض الإجمالية ولكن أيضا على مستوى المشاريع المحلية التي تموّلها. وبطريقة مماثلة، على سياسات القطاع الخاص المتّبعة تعزيز نشر المعلومات التي تكون بحوزة الشركات والنقابات.

ولا يجب أن نتغاضى عن الحاجة الضرورية الى ضمانات رسمية لحماية أصحاب الشكاوى في حال أُكرهوا على التصرّف كمبلّغين عن أعمال الفساد.

خاتمة

بعد رحيل جيمس ماديسون بقرنين تقريبا، لا زال الصراع حول الحصول على المعلومات مستمرا، رغم أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر والحرب على الإرهاب. ولا تزال السرية الضارب الأكبر لمصالح واهتمامات المجتمع المدني في كل مكان. والأدهى من ذلك كله أنها تؤبّد وتديم جواً يستطيع الفساد فيه ان ينشط دون توقّف مما يشكّل تهديداً مباشراً لكل واحد منا وخطراً متوعداً يقوّض باستمرار ما جنته الديمقراطية في العقد الأخير. هل ترانا نبالغ لو أمِلنا بأن المجتمعات التي تصبح منفتحة أكثر فأكثر واثقة وتؤْمِن بأن مؤسساتها سوف تزدهر؟

سبق للكاتب المسرحي والمفكر جورج برنارد شو التأكيد على أن الحق في المعرفة مثل الحق في الحياة. وأنه من الأساسي والبديهي ومن غير تحفّظ ومن المفترض، بناء على هذا أن تكون المعرفة كالحياة شيئا مرغوبا فيه[39]. ولأسباب كهذه فإن مهندسي ومصممي تحركنا العالمي ضد الفساد اتخذوا من "الشفافية" شعاراً، على راية الحرب، لحثّ الناس على نصرة هذه القضية.

1- جريدة واشنطن بوست (الولايات المتحدة)، 30 آب/أغسطس 2002.

2- www.cfoi.org.uk/sweden1.html. وقد تضمّن القانون السويدي بندا يدعو لحرية الإعلام منذ العام 1766. واستمرت الحكومة السويدية بالدفع بهذا الموضوع قدما. وأحدث ما قامت به في هذا المجال مبادرة السويد المنفتحة والتي تهدف الى تحسين تطبيق القانون وإلى توعية أكثر للشعب. راجع: www.oppnsverige.gov.sel/page/1/42.gtml.

3- صحيفة "الغارديان" (بريطانيا)، 4 أيار/مايو 2001.

4- صحيفة "الغارديان" (بريطانيا)، 29 آب/أغسطس 2002.

5- راجع "ابقِ مصادرك بعيدا عن أعين الفضوليين..عشرة أسباب وجيهة لاختيار الدومنيكان"؛ دعاية على موقع على الانترنت. www.safehavenoffshore.com/10reasond.htm.

6- مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية، والهيئة التي من المرجّح أن تضع قواعد لجميع الشركات الأوروبية المدرجة من عام 2005، انتقدت لفشلها في الكشف عن أسماء أكثر من مئة مانح. وأثير الاهتمام عندما ظهر أن شركة "أنرون" فكّرت في وهب المال الى اللجنة اذا كان ذلك سيساعد في تشكيل سياسات المؤسسة. صحيفة "الفايننشال تايمز" (بريطانيا)، 4 آذار/مارس 2002.

7- شركتا "انرون" و"آرثر آندرسن" كانتا حالتين لهما صلة وثيقة بالموضوع. التدقيق الداخلي الرسمي للحسابات دمج بالتدقيق الخارجي بينما أُخفِيَت ديون تقدّر بعشرات الملايين من الدولارات واستحضِرَت أرباح تقدّر بالملايين من شركات عمل لا تزال في مهدها. صحيفة "وول ستريت" (الولايات المتحدة)، 16 نيسان/أبريل 2002. كونها لم تثق كليا بزعماء القطاع الخاص، فإن لجنة الحماية والمقايضة اقترحت بأن يُخضِعوا هؤلاء الزعماء ويُفْرَض عليهم، في ظل التهديد بالعقوبات الجنائية، تسليم تقارير فصلية دقيقة عن مواضع شركاتهم. صحيفة "الفايننشال تايمز" (بريطانيا)، 13 حزيران/يونيو 2002.

8- رئيس لجنة الحماية والمقايضة السابق آرثر ليفيت يقول: "على المحامين الذين يستطيعون لعب أدوار هامة وحاسمة في الكشف عن أو حجب وإخفاء المشاكل المالية، ومراجعة مبادئهم وقواعدهم الأخلاقية. فحسب المعايير الأخلاقية لاتحاد المحامين الأميركيين ليس بإمكان المحامين الذين يكشفون عن أخطاء يرتكبها موكلوهم من كتابة تقارير بشأن هذه الأخطاء والتبليغ عنها إلى لجنة الحماية والمقايضة أو إلى

السلطات المحلية. ويجب النظر والانكباب على هذا التناقض الكامن".
صحيفة "نيويورك تايمز" (الولايات المتحدة)، 17 كانون الثاني/يناير 2002.

9- صحيفة "الغارديان" (بريطانيا)، 11 حزيران/يونيو 2002.

10- صحيفة "نيويورك تايمز" (الولايات المتحدة)، 31 آب/أغسطس 2002.

11- شركة "أنرون" كانت أيضا فاشلة في الصحافة. فإذا كان العمل التجاري أكثر نفوذا وقوة، نحتاج إلى عمل أفضل في تقديم التقارير عنه لمحاسبته... فالعلامات كانت هناك لو اهتم أي أحد للأمر... (لكن) معظم المقالات المنشورة بدأت تتحدّث بجدية عن مشاكل الشركة حين انكشفت اللعبة". ريتشارد لامبرت، رئيس تحرير صحيفة "الفايننشال تايمز" (بريطانيا) من عام 1991 الى عام 2001 وهو ينتقد أداء مهنته بخصوص "شركة أنرون والصحافة"، مجلة "بروسبيكت" (بريطانيا)، آذار/مارس 2002.

12- 13 حزيران/يونيو 2002

13- صحيفة "التايمز" (بريطانيا)، 30 آب/أغسطس 2002.

14- العكس هو ما افترضته البروفسورة أونورا أونيل في محاضراتها عام 2002 وتحديدا حين قالت: "كثرة المعلومات التي تنهمر وتتساقط علينا باسم الانفتاح تجعلنا غير قادرين على اجتراح الحقيقة أكثر من أي وقت مضى". راجع "أول كارثة للشفافية هي الثقة"، صحيفة "الغارديان" (بريطانيا)، 24 نيسان/أبريل 2002. وقد تم نشر المحاضرات من قبل مؤسسة جامعة كامبردج للطباعة والنشر.

15- جاء ردّ الرئيس المكسيكي فينسنت فوكس على هذه التساؤلات تلقائيا من خلال الكشف عن موجوداته ومصادر أمواله الشخصية على الانترنت. "أخبار صوت أميركا" (الولايات المتحدة)، 3 أيار/مايو 2002.

16- "الفايننشال تايمز" (بريطانيا)، 29 آب/أغسطس 2002.
www.transparency.org/cgi-bin/dcn-read.pl?citID=45105

17- التعليق الشائن للمستشارة الموالية للحكومة جو مور ساعد في إثارة إعادة تقييم لدور المعيّنين سياسيا "كمستشارين خاصين" في الخدمة المدنية البريطانية من قبل لجنة ويكس (والتي لم تزل في منصبها حتى كتابة هذه السطور). صحيفة "الغارديان" (بريطانيا)، 9 تشرين الأول/أكتوبر 2001. وقد تم طردها بعد ذلك، بسبب التوقيت، لنشرها خبراً سيئاً في يوم حداد على مستوى الدولة.

18- الدستور البرازيلي، المادة الخامسة، بند رقم 33.

19- للتفاصيل راجع ما كتبه روب جنكنز وآن ماري غويتز في "المحاسبات والمحاسبة: مضامين نظرية للحق في الإعلام في الهند". فصلية العالم الثالث، الجزء العشرون، رقم 3 (1999).

20- نشرة أخبار "ب. ب .س." (بريطانيا)، 14 حزيران/يونيو 2002 .

21- "مقالة نقدية عن عملات التدقيق بالمحاسبة الاجتماعية بمبادرة من حكومة الدولة والتحقيقات العامة (جان صنوايز)"، كلمة محضّرة لـ "حملة مزدور كيان شاكتي سانغتثان" لورشة عمل حول " سن قوانين لتدقيق المحاسبة الاجتماعية والعناية العامة" المنعقدة في 7 كانون الثاني/يناير 2002.

22- قارن بحالة مماثلة في تنزانيا نقلت أحداثها في ورشة العمل "ورشة عمل محاسبة الإعلام" في تنزانيا بتاريخ 27-28 آذار /مارس 2000.

www.transparency.org/working_papers/thematic/proceedings.html.

23- راجع جينكنز وغويتز.

24- الدستور البرازيلي، المادة الخامسة، بند رقم 33. والمادة نفسها مكرّرة في القانون الرسمي للإعلام في نيوزيلندة عام 1982. والقانون هو

على عكس مبدأ السرية الموضوع في قانون السرية الرسمي عام 1951 والذي تم إلغاؤه وإبطاله.

25- دمجت زيمبابوي الأسلوبين في قانون واحد تحت عنوان "مُنفتح" ظاهريا لمجموعة من الشروط والفقرات القمعية. رسوم التراخيص وُصِفت "بالباهظة جدا" وحملت عدة وكالات دولية لإنهاء أعمالها في زيمبابوي. صحيفة "الدايلي تلغراف" (بريطانيا)، 17 حزيران/يونيو 2002. وأُكرهَت وكالات أخرى على الرحيل مثل الـ "بي. بي. سي.".

26- تمّت مقاضاة ومحاكمة رئيس تحرير صحيفة الـ "بيزنيس تايمز" في سنغافورة ومعه آخرون أيضا، بناء لقانون السرية الرسمي للبلاد، وذلك لنشره خبرا خاطفا عن تقديرات الانتاج الداخلي الإجمالي السنوي، أي حسب أحدث التقديرات والحسابات الأولية للنمو الاقتصادي، وذلك قبل إعلانها رسميا. وحين علّقت صحيفة الـ "إيكونومست" بسخرية على الإدّعاءات والمحاكمات هذه، حصلت مواجهة بين إدارة تحريرها والحكومة ونتج عنها وقف صدور الصحيفة في سنغافورة. "الصحف: الإدانة والحظر ليس بإدانة وحظر إلا في حال التقييد والحصر" بقلم فرنسيس ت. سييو (النائب العام المساعد في سنغافورة)، نيسان/أبريل 1998. www.sfdonline.org/Link%20Pages/Link%20Folders/Press%20Freedom/seow.html.

27- صحيفة "النيويورك تايمز" (الولايات المتحدة) 2 أيلول/سبتمبر2002.

28- صحيفة "التايمز" (بريطانيا)، 29 آذار/مارس 2002: "لصحيفة الميرور" الحق بإظهار كذب نعومي كامبل (العارضة) بشأن إدمانها المخدرات وتلقّيها العلاج. لكن الصحيفة تمادت في نشرها معلومات شخصية حسّاسة". والتقدم في هذا المجال بعيد كل البعد عن أن يكون عالميا، كما يبدو واضحا من خلال قوانين زيمبابوي التي تحظّر انتقاد رئيسها.

29- صحيفة "الغارديان" (بريطانيا)، 18 حزيران/يونيو 2002 "تدوين الحسابات الغير الصحيح يعرض أو يكشف كون الأموال النقدية، الخاصة للخدمات العامة كسرقة من قبل دافع الضرائب".

30- على رأس قائمة البلدان الأكثر خلوّا من أعمال الفساد، وبشكل ثابت، البلدان الاسكندنافية ونيوزيلندة.

31- لجنة خدمات الدولة في نيوزيلندة، 1995.

32- وهذا المطلب يتم فرضه الآن على السلطات المحلية في بريطانيا. راجع الموقع التالي على الانترنت التابع لهيئة التحكيم في انكلترا: www.standardsboard.co.uk/guidance/guidance_index.htm.

33- في إندونيسيا مثلا شجّع البنك الدولي على نشر لوحات إعلانية على مواقع التنمية تحمل تفاصيل عن المشروع المعيّن الذي هو قيد التنفيذ. ومن ثم يمكن للمجتمع المحلي أن يتابع العملية ويراقب سير المشروع. راجع جنكنز وغويتز.

34- صحيفة "الواشنطن بوست" (الولايات المتحدة)، 1 أيار/مايو 2002.

35- مثال جيد هو النظام المفتوح لمدينة سيوول في كوريا الجنوبية. www.transparency.org/building_coalitionn/public/local_government/projects_topic/procurement.html . لمزيد من المعلومات راجع القسم الخاص بالحكومة الالكترونية من هذا التقرير.

36- "لا يبدو أن البُعد الأخلاقي قد ظهر في الأفق خاصة في ما يتعلق بمسألة الواجبات تجاه الناس أكثر من عملائهم". هذا ما كتبه بيتر مارتن في مقالته: "واجب المحاسبين الأخلاقي" في "الفايننشال تايمز"

(بريطانيا)، 17 كانون الثاني/يناير 2002. راجع أيضا "الفايننشال تايمز"، 5 آذار/مارس 2002.

37- هذه المبادرات قامت بها "نايركس" وهي شركة "تعمل للوصول الى حلول سليمة وموثوق بها بيئيا لإدارة النفايات الإشعاعية". وقاعدتها المبنية على "سياسة الشفافية" تلزم الشركة "بسياسة منفتحة". كما لديها سياسة الاجابة على الطلبات الفردية وتأمين الحق في الاستئناف لدى هيئة محلفين مستقلة للمراجعة.

38- الشفافية الدولية في روسيا هي إحدى فصول الشفافية الدولية التي تعمل مع السلطات المحلية لهذه الغاية. في بريطانيا بات القانون يطلب من السلطات المحلية أن يكون لديها سياسات إعلامية فعّالة وناشطة (قانون الحكومة المحلية 2000): www.hmso.gov.uk/acts/acts2000/20000022.htm

39- "مقدمة عن الأطباء: الخطأ في التشخيص"، من معضلة الطبيب،1913.